دبي تتصدر القائمة في دول مجلس التعاون

وزير الاقتصاد الإماراتي: اقتصادنا سيحقق نمواً يصل إلى 4 في المئة هذا العام

أشاد وزير الاقتصاد الإماراتي رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع المهندس سلطان بن سعيد المنصوري بالارتفاع الذي سجلته الأسواق المالية بالدولة في نهاية العام 2012.

جاء ذلك في معرض تعليق على التقرير الذي أصدرته هيئة الأوراق المالية والسلع حول أداء الأسواق المالية بالدولة، والذي أظهر أن سوق دبي المالي تصدر قائمة الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي تحقيقا للمكاسب بنسبة تناهز 20 بالمائة، ليكون بذلك السوق الأكثر نموا في المنطقة، تلاه سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 5. 9 في المئة.

ولفت إلى أن تحليلات الكثير من الخبراء تشير إلى أن الأسواق بدأت تدخل فعليا خلال العام الفائت دورة جديدة من التعافي بالنظر إلى قوة الاقتصاد الوطني ومتانة أساسياته مقارنة مع تراجع في نسب النمو في عدد من الاقتصادات الناشئة في دول العالم ومنطقة اليورو.

وأشار إلى أن تحسن غالبية الأنشطة الاقتصادية ساهم في تعافي السوق المالي خلال 2012، معربا عن امله في أن يكون داعما كذلك لانتعاش مماثل في العام الجاري، حيث يتوقع أن يحقق الاقتصاد الوطني نسب نمو جيدة تصل الى 4 في المئة، مع انطلاق حزمة ضخمة من المشاريع، بحجم إنفاق حكومي كبير، والنمو المحفوظ في قطاع السياحة وحركة السفر والتجارة، وكذلك التحسن الملموس الذي طرأ على القطاع العقاري، الذي تشير الدلائل إلى بلوغه مرحلة التعافي.

وأوضح المنصوري أن التطورات التي شهدتها الأسواق على الصعيد التشريعي وصدور العديد من الانظمة التي كان ينتظرها المستثمرون، فضلا عن العوائد المجزية التي تحققت لشريحة كبيرة من المتداولين في الأسهم في القطاعات القيادية تشكل عوامل من شانها تشجيع عودة المزيد من المستثمرين إلى قاعات التداول خلال الفترة المقبلة.

وأكد أن هيئة الأوراق المالية والسلع قطعت شوطا كبيرا على طريق إنجاز البنية التحتية التشريعية والتنظيمية التي تدفع الأسواق للنمو، ومن المأمول أن يؤدي تطبيق الأنظمة الجديدة التي اتخذتها الهيئة خلال العام 2012، إلى توفير مزيد من السيولة للأسواق خصوصا مع تطبيق انظمة البيع المكشوف، وإقراض واقتراض الأوراق المالية، وصانع السوق، ومزود السيولة، إضافة إلى نظام التداول بالهامش الذي تم إصداره في السابق.

من جانبه قال عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة ان أداء أسواق المال المحلية خلال 2012 كان جيدا على مختلف المستويات، سواء من حيث نسب ارتفاع المؤشر التي بلغت 20 بالمائة و5. 9 في المئة في كل من سوقي دبي وابوظبي على التوالي، او نمو قيم التداولات التي بلغت بنسبة 24 بالمائة، مقارنة مع العام 2011 وذلك على الرغم من التحديات التي واجهتها، والتي كانت جميعها جراء عوامل خارجية سواء كانت ناتجة عن الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة أو أزمة الديون السيادية الأوروبية.

وأضاف الطريفي أن الأسواق استطاعت أن توفر فرصا جيدة خلال عام 2012 للعديد من المستثمرين بما مكنهم من تحقيق مكاسب رأسمالية من التداول على بعض الأسهم، وجاء ارتفاع أسعارها منطقيا، بالنظر إلى أن غالبية الصعود الذي تحقق جاء تصحيحيا للانخفاض الذي سجلته خلال عام 2011، وبالأخذ في الاعتبار النمو الاقتصادي القوي وتعافي السوق العقارية.

ونوه الى أن غالبية الشركات الإماراتية المدرجة حققت نسب نمو جيدة في ربحيتها ما ساهم في زيادة نسبة توزيعاتها وهو الأمر الذي يؤدي إلى دعم الأسواق وزيادة حجم السيولة المتدفقة إليها خلال المرحلة المقبلة فالنتائج المالية للشركات وفق البيانات المالية للربع الثالث من العام 2012 كانت جيدة، ومن المتوقع أن تستمر هذه الشركات في توزيع نسبة جيدة من الأرباح على المساهمين.

وقال ان نسب النمو الجيدة في ربحية الشركات الإماراتية تعزز الطلب بالتبعية من المستثمرين على الأجل الطويل، فالمستثمر المحلي يجد حاليا أن الأسواق توفر له الفرصة لتحقيق الأرباح الرأسمالية، وهي أمور من شأنها أن تشكل محفزات وجيهة لزيادة النشاط في الأسواق المالية.

وتابع الطريفي أن أبرز الإشارات الإيجابية التي شهدتها الأسواق خلال العام الماضي عودة القطاعات التي تعرضت للخسارة في العامين الماضيين للتعافي مجددا، بل إن بعضها تمكن من تحقيق ربحية جيدة، الأمر الذي يمثل دلالة هامة تشير إلى اتجاه الأسواق لتحقيق أداء أفضل خلال العام المقبل خصوصا بعد الربحية الجيدة التي حققتها الشركات العقارية التي تستحوذ أسهمها على الحصة الأكبر من تداولات الأسواق حيث تصدر العائد على الاستثمار في أسهم قطاع العقار وفق مؤشر سوق الإمارات قائمة أكبر الرابحين في أسواق المال المحلية خلال العام 2012 بعدما بلغ للمستثمر على المدى المتوسط 42 في المئة.

كما حقق العائد على الاستثمار في قطاع أسهم السلع الاستهلاكية المركز الثاني، مسجلا نموا بلغت نسبته نحو 35 بالمائة في أعقاب توجه جزء مهم من السيولة إلى هذه الشريحة من الأسهم.

وأوضح الطريفي أن التقرير الصادر عن الهيئة يشير إلى ارتفاع نسبة صافي تدفق الاستثمار المؤسسي لدى السوقين إلى ما يناهز 600 بالمائة مقارنة بالعام 2011، وهو مؤشر جيد للغاية نظرا لأهمية دور الاستثمار المؤسسي في دعم وتنشيط عمل أسواق المال، وذلك على اعتبار ان هذا النوع من الاستثمار يعد ضمانة مهمة لزيادة عمق السوق وجاذبيته الى جانب كونه داعما أساسيا لاستقرار تعاملاته سواء لجهة الارتفاع أو الانخفاض، ما يعني في النهاية انه يؤدي دورا أساسيا لجهة ضبط إيقاع السوق وحفظ توازنه، وبحيث يبقى السوق من التذبذبات العالية التي يمكن ان يتعرض لها، على النحو الذي يعزز من مكانته كأهم قناة استثمارية اخارية للمستثمرين.

ولفت الطريفي إلى الإحصائيات التي تضمنها التقرير بخصوص صافي تدفق الاستثمار الأجنبي في كل من سوقي أبوظبي ودبي الماليين لعام 2012 محسوبا على أساس ربع سنوي، حيث بلغت قيمة تدفق الاستثمارات الأجنبية في سوق دبي ما يقارب 461 مليون درهم في حين بلغت حوالي 1077 مليون درهم لسوق أبوظبي المالي.

وشهد الربع الثاني أعلى قيمة للاستثمار الأجنبي في سوق دبي حيث بلغ ما يعادل 236 مليون درهم، في حين شهد الربع الثالث الأعلى قيمة لسوق أبوظبي بما يعادل 691 مليون درهم.

وبلغ صافي الاستثمارات الأجنبية لسوق الإمارات ما يقارب 1538 مليون درهم لعام 2012 مقارنة بـ 224 مليون درهم لعام 2011، أي بنمو نسبته 586 في المئة لعام 2012 مقارنة بعام 2011.

كما نوه الرئيس التنفيذي للهيئة بنمو قيمة التداولات اليومية في السوقين.

متداولون في سوق دبي

الاستثمارات الأجنبية 1538 مليون درهم

وبلغ معدل قيمة التداولات اليومية في السوقين ما يقارب 281 مليون درهم لعام 2012 مقارنة بـ227 مليون درهم لعام 2011، اي بنمو نسبته 24 بالمائة لعام 2012 مقارنة بعام 2011.

وكشف التقرير الصادر عن الهيئة عن ارتفاع كبير في صافي تدفقات الاستثمار المؤسسي بالسوقين، حيث بلغ مجموع تدفق هذه الاستثمارات لسوق الإمارات حوالي مليار و26 مليون درهم لعام 2012 مقارنة بـ206 ملايين درهم لعام 2011 ، ويُعزى النمو الملحوظ بنسبة الاستثمارات المؤسسية إلى تدفق هذه الاستثمارات إيجابيا في سوق دبي خاصة في الربعين الاول والثاني من عام 2012.

«مدى» تربط خدمة السحب الآلي بـ «كي نت»

عبدالله العجمي

أحمد الإبراهيم

أعلنت امس «مدى للاتصالات»، الشركة الأولى في تقديم خدمة البرودباند اللاسلكية في الكويت، عن تعاقدها مع شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة «كي نت»، لربط أجهزة السحب الآلي وأنظمة خدماتية أخرى تابعة إلى «كي نت» عن طريق شبكة ذات تقنية وسرعة عالية تابعة لشركة «مدى».

وقامت «مدى» بتركيب وتخصيص شبكة لاسلكية خاصة بشركة «كي نت» لربط خدمة السحب الآلي التابعة لـ «كي نت» المنتشرة في جميع أنحاء الكويت.

وقال المدير العام في شركة «مدى للاتصالات» أحمد الإبراهيم: «تعد هذه الاتفاقية والتي تتضمن البنية التحتية المتينة التي قمنا ببنائها خصيصا لشركة «كي نت»، خطوة هامة جدا لشركتنا وقطاع الخدمات اللاسلكية في الكويت. ويسرنا جدا أن نقدم خدماتنا لواحدة من كبرى الشبكات المصرفية في الكويت، ونتطلع مستقبلا إلى المزيد من فرص التعاون وتوسيع العلاقات المشتركة مع الشركة الرائدة في الكويت في تقديم خدمة السحب الآلي».

كما قال مدير عام شركة «كي نت» عبدالله العجمي: «منذ تأسيسها، تتطلع «كي نت» دوما إلى تقديم أحدث تكنولوجيا الاتصال في مجال الخدمات المصرفية، وتوفير الحلول والخدمات التي تواكب المعايير والمقاييس الدولية الخاصة بهذه الصناعة. وهذه الاتفاقية مع «مدى للاتصالات» ستمكننا من تزويد عملائنا بخدمات سحب آلي أفضل عن طريق شبكة الإنترنت السريعة والمطوّرة بالتعاون مع شركة «مدى»، حيث يتم استخدام شبكتها لتوسعة تغطية خدمات «كي نت» في جميع أنحاء الكويت، مع سرعة فائقة لتنفيذ جميع الخدمات».

إغلاق مجمع أوريكس القطري للوقود

الدوحة «رويترز» – قال الرئيس التنفيذي لشركة أوريكس امس إن مجمع تحويل الغاز إلى وقود سائل التابع للشركة في قطر سيغلق لمدة خمسة أسابيع لإجراء أعمال صيانة من أوائل فبراير.

وأبلغ عبد الرحمن السويدي الصحفيين في الدوحة «إنه إغلاق مخطط له سيبدأ في السادس من فبراير ويستمر لخمسة أسابيع».

وقال «نقوم بإغلاق كل عامين. إنه تفتيش لفحص المعدات. نعتزم بعد هذا الإغلاق أن نقوم به كل ثلاث سنوات.»

ويقوم مجمع أوريكس بتحويل بعض احتياطيات الغاز الطبيعي الضخمة لقطر إلى وقود سائل للاستخدام في وسائل النقل.

«دار الجزيرة» تطرح فللا في سراييفو

أعلنت شركة دار الجزيرة العقارية عن مشاركتها في معرض الراية للعقار الكويتي الذي يقام تحت شعار اقوى تجمع عقاري في الكويت.

وأوضح رئيس مجلس الإدارة في شركة ارض الجزيرة ضيف الله نهار العتيبي أن الشركة ستطرح خلال مشاركتها في المعرض فلل سراييفو للمتميزين والباحثين عن الجديد والفريد في عالم العقار الخارجي الذي لاقى اقبالا كبيرا في السوق الكويتي حيث ستشارك في المعرض بمشروعها المتميز وهو مشروع الشركة العقاري في سراييفو الذي طرحته اخيرا، في حين يعتبرالمشروع هو الأول من نوعه في الكويت راصدا ارتفاعا في شهية الكويتيين تجاه شراء العقارات في البوسنة

ولفت العتيبي إلى أن المشروع عبارة عن مجموعة فلل بمساحات مختلفة وتتمتع بالطابع الخليجي وتطرحها الشركة بتسهيلات كبري، مشيرا إلى أن مشروع الجزيرة الذي تقوم الشركة على تسويقه يعتبر ملكا للشركة بالكامل بعد أن اسست الشركة فرعا لها في سراييفو، حيث يتكون المشروع من فلل ذات مساحات مختلفة، كما أن مشروع الجزيرة يقام في مدينة سراييفو عاصمة دولة البوسنة التي تعتبر محطة سياحية تستقطب اهتمام الكويتيين بسبب موقعها الجغرافي في قلب اوروبا وقربه من دول اوروبا الغربية مثل المانيا و النمسا وغيرها حيث يمكن الوصول لها خلال ساعات بالسيارة و بحدود ساعة واحدة بالطيران ، وتتميز بطبيعتها الخلابة ومناخها المعتدل وثراء تراثها الثقافي.

ضيف الله العتيبي

وقال ان مشروع الجزيرة يمتاز بإطلالة رائعة على وسط المدينة وقربه منها، وكذلك بالقرب من منطقة الالبجا الشهيرة بالسياحة وايضا المصحات العلاجية وقربه من نهر البوسنة، وان الشركة استطاعت ان تقوم بعمل 4 تصاميم بناء مختلفة للفيلات لتتناسب مع جميع العائلات، مشيرا إلى أن التصاميم تم تنفيذها بدقة عالية وروعة متناهية وتاخذ الطابع الخليجي المميز والراقي.

وبين العتيبي أن الشركة تمتلك المشروع بالكامل وستقوم بتسويقه في الكويت، في حين ستقوم ايضا على بناء الفلل والتشطيبات بما يتناسب مع اذواق العملاء المتميزين، لافتا إلى أن مساحات الفلل تتناسب مع كافة الشرائح وبمواقع متميزة.مضيفا « البوسنة والهرسك تعتبر من البلدان الغنية بالثروات الطبيعية من ينابيع المياه الساخنة فهي من الدول النادرة في العالم التي تصلح مياه انهارها للشرب والتي تعتبر مياهها سليمة وصحية وجاهزة للشرب دون معالجة».

وتابع « البوسنة تتمتع بمميزات كثيرة ابرزها عدد المجمعات البحرية على طول الساحل البوسني الممتد على البحر الادرياتيكي وصولا إلى منتجع بلدة نيوم، مشيرا إلى أن البوسنة تعتبر محطة سياحية مثيرة بسبب موقعها الجغرافي وطبيعتها الخلابة ومناخها المعتدل وثراء تراثها الثقافي.

ومن جهته قال مدير التسويق العقاري في شركة ارض الجزيرة محمد كامل عبد القادر ان السوق العقاري في البوسنة يحمل فرصا جيدة للنمو حيث بات هناك تدفقات رأسمالية كبرى قادمة من الدول الخليجية للاستثمار العقاري في البوسنة خصوصا أن البوسنة صمدت في وجه الازمة المالية العالمية التي مازالت تداعياتها السلبية تلقي بظلالها على معظم دول العالم.

عوائد الكويت

من جانبه أعلن مدير التسويق في شركة عوائد الكويت العقارية محمد جمعه ان الشركة ستطرح خلال مشاركتها في المعرض اكثر من 75 قسيمة سكنية في مدينة صباح الاحمد البحرية بقيمة اجمالية 4 ملايين دينار، مشيرا إلى أن «عوائد الكويت العقارية» تركز على بيع قسائم في مدينة صباح الاحمد البحرية حيث تتجه الانظار لها حاليا حيث تمثل افضل استثمار بمواقع مميزة ومساحات مختلفة وباسعار تنافسية، وذلك بعد الاقبال القياسي من المستثمرين على هذه المنطقة نتيجة تمتعها بحزمة من المميزات ابرزها توافر الشواطئ الآمنة والخلابة ومراسي لليخوت والقوارب ،

«المقاولون العرب» تفوز بعقود ضخمة بدول الربيع العربي

قال الدكتور اسامة الحسيني رئيس شركة المقاولون العرب امس إن الشركة تسعى لزيادة حجم اعمالها بالأسواق الخارجية خلال العام الجديد 2013 بنسبة تتراوح ما بين -30 40 في المئة .

وتعد شركة المقاولون العرب أحد اكبر شركات المقاولات بالشرق الأوسط وهي مملوكة بالكامل للحكومة المصرية .

وأضاف الحسيني في مقابلة مع وكالة الأناضول للانباء إن الشركة تنافس حاليا شركات عربية واقليمية ودولية على مشروعات بنية تحتية تقام بالأسواق الخارجية للفوز بعقود المقاولات المتعلقة بها ،مشيرا إلى أن من أبرز هذه المشروعات مشروع لإقامة شبكات للصرف الصحي في ليبيا باستثمارات 3 مليارات جنيه ما يعادل 468 مليون دولار والذي تتنافس عليه شركات من كوريا والبرازيل.

وعلى مستوى ليبيا أيضا قال الحسيني في مقابلته إن « المقاولون العرب» تجرى حاليا اتصالات مع وزارة الخارجية المصرية والسفارة الليبية لحل مشاكلها في ليبيا والمتعلقة باختفاء معداتها هناك والتي تقدر قيمتها بنحو 8 ملايين دولار.

واشار الحسيني الى أن الشركة فازت مؤخرا بتنفيذ مشروع للطرق في تونس باستثمارات 30 مليون دولار مؤكدا ان نشاط «المقاولون العرب» في دول الربيع العربي يقتصر حاليا على دولتي ليبيا وتونس، وأن هناك خطة لمد النشاط لدول الربيع العربي الاخرى.

واضاف ان شركة «المقاولون العرب» تسعى أيضا للتوسع في السوقين العراقي والسعودي بجانب السوق الليبي ،حيث تقوم حاليا بتنفيذ مشروع انفاق بالسعودية باستثمارات 450 مليون ريال سعودي ما يعادل 120 مليون دولار ، مشيرا الى انه من المقرر أن ينتهي العمل بالمشروع منتصف 2014 .

كما فازت «المقاولون العرب» مؤخرا بمناقصة إقامة محطة انتاج كهرباء بالعراق بالتعاون مع شركة السويدي.

وتنفذ الشركة المصرية حاليا أكبر مشروعاتها بالكويت وهو عبارة عن إقامة مستشفي الصباح وطريق الجهراء البري وذلك باستثمارات تبلغ 12 مليار جنيه ما يعادل مليار دولار ومن المخطط أن ينتهي تنفيذ المشروع بعد عامين.

وبالنسبة للسوق الأفريقي قال الحسيني في مقابلته إن الشركة فازت منذ اسبوعين بمناقصة اقامة طريق جديد في اثيوبيا باستثمارات 60 مليون دولار، كما تتنافس حاليا على تنفيذ عدد من مشروعات الطرق الاخرى بالدولة الافريقية، بجانب مشروع اخر للآبار الجوفية والذي تتنافس عليه شركات هندية وصينية بقيمة 11 مليون دولار،مشيرا إلى ان هذه هو أول مشروع للآبار تسعى الشركة المصرية لتنفيذه في اثيوبيا.

واضاف الحسيني ان حجم اعمال «المقاولون العرب» في تشاد يبلغ 250 مليون دولار ،وأن الشركة تسعى لتوسيع نشاطها هناك بتنفيذ عدد من مشروعات الطرق بجانب التوسع في دول افريقية اخرى على رأسها نيجيريا وغينيا الاستوائية.

وكانت شركة «المقاولون العرب» قد فازت منذ اسبوع بمناقصة مشروع ترميم مسجد اثرى بمدينة الخرطوم بالسودان 4.5 مليون دولار.

وعلى مستوى التعاون مع تركيا كشف الحسيني عن لقائه مؤخرا بالسفير التركي بالقاهرة لبحث التعاون مع شركات مقاولات تركية لتنفيذ مشروعات بنية تحتية في مصر من خلال القرض الذي تعتزم الحكومة التركية منحه لمصر بقيمة مليار دولار.

ارتفاع قياسي لـ«اليورو» مقابل الجنيه المصري

قفزت أسعار اليورو في سوق الصرف المصرية بنحو 20 قرشا في تعاملات شركات الصرافة، ليسجل 8.67 جنيهات للشراء، و8.93 جنيهات للبيع، محققة مستوى قياسيا جديدا لم تشهده منذ سنوات عديدة، وذلك نتيجة ارتفاعها عالميا بنحو 3 نقاط أمام الدولار في تعاملات أمس الأول، ليسجل 1.3340 دولار.

وقال عماد جمال الدين مسؤول إحدى شركات الصرافة إن الارتفاع الكبير في سعر اليورو أدى إلى تراجع الطلب عليه في تعاملات أمس، نظرا لترقب العملاء لأسعار الاثنين مع عودة البورصات والأسواق العالمية من عطلتها الأسبوعية، مشيرا إلى أن اقتراب اليورو من9 جنيهات سيزيد من مخاوف العملاء، وخاصة المستوردين الذين لديهم ارتباط باليورو.

وأشار إلى أن أسعار الدولار سجلت في تعاملات أمس 6.54 جنيهات للشراء، و6.67 جنيهات للبيع، وسط هدوء شديد في حجم الطلب عليه، نتيجة توقف المستوردين عن الشراء انتظار لاستقرار الأسعار، خاصة في ظل الخسائر المتواصلة مع أي ارتفاع للدولار، حيث إن الكثير منهم لديه التزامات مع الشركات المصدرة عند أسعار أقل بكثير مما عليه الآن.

ويري مراقبون أن تراجع الطلب من المستوردين والعملاء على الشراء بهذه الأسعار المرتفعة، أدي إلي انخفاض الفجوة بين الأسعار الرسمية وأسعار السوق السوداء لما بين3 و5 قروش، مقابل ما بين10 و15 قرشا بعد إطلاق أمية البنك المركزي مباشرة، مؤكدين أن ذلك أسهم في توافر الدولار بشركات الصرافة بكميات كبيرة.

وبالنسبة لأسعار باقي العملات فقد ارتفع الجنيه الاسترليني ليسجل10.50 جنيه للشراء و10.80 جنيه للبيع، كما ارتفع الفرنك السويسري إلى 7.10 جنيه للشراء و7.38 جنيه للبيع، وسجل الريال السعودي 1.73 جنيه للشراء و1.7675 جنيه للبيع، وبلغ سعر الدينار الكويتي 22.70 جنيه للشراء و23.60 جنيه للبيع.

السعودية: تراجع الصادرات غير البترولية إلى 13.6 مليار ريال في نوفمبر

الصادرات السعودية تتراجع

تراجعت صادرات السعودية السلعية غير النفطية في تعاملات شهر نوفمبر لعام 2012 إلي 13.604 مليون ريال بانخفاض قدرة 802 مليون ريال بنسبة 5.57 في المئة .

وأعلنت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في التقرير الشهري لصادرات المملكة السلعية غير البترولية وارداتها لشهر نوفمبر 2012م، أن البيانات الأولية لقيمة صادرات المملكة السلعية غير البترولية لشهر نوفمبر لعام 2012م بلغت 13.604مليون ريال بانخفاض قدره802 مليون ريال عن الفترة المماثلة من العام السابق بنسبة 5.57 في المئة ، وجاءت صادرات المنتجات البتروكيماوية في المرتبة الأولى من حيث القيمة بنسبة 38.87 في المئة من إجمالي قيمة الصادرات السلعية غير البترولية وبقيمة 5288 مليون ريال، واحتلت المنتجات البلاستيكية المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية بقيمة 4867 مليون ريال وبنسبة 35.78 في المئة وجاءت المواد الغذائية في المرتبة الثالثة بما نسبته 4.58 في المئة من إجمالي قيمة هذه الصادرات.